

الحديث الصحيح وأثره في التشريع

للاستاذ عبد الله العاقل

قبل أن نأخذ أنفسنا بدراسة الحديث الصحيح وأثره في التشريع الإسلامي يجمل بنا أن نهمد لهذا الموضوع بجولة سريعة في رحاب القرآن الكريم نتجلى من خلالها مكانته السابقة بين مصادر هذا التشريع . ونستشف فيها أسلوبه في صياغة مبادئه وقواعده . ثم نحدد الصلة القائمة بينه وبين ما صح من سنة النبي عليه السلام ثم نمضي في بيان الدور الذي تنهض به أزاء كتاب الله عز وجل والوظيفة التي تضطلع بها في مجال ذلك التشريع لتأخذ بعد ذلك في معالجة موضوعات في شيء من التفصيل .

فالقرآن الكريم وحي الله أنزله على عبده ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليحمل إلى كل قلب آمن به نورا وإلى كل نفس اطمأنت إليه هداية . وإلى كل صدر وعاه شفاء . وإلى كل مجتمع ترسم سبيله أمنا وسلاما ، وهو الدستور الذي وضعه الله لعباده . كي ينهيج لهم بأحكامه سنن معاشهم ومعادهم . ويشق أمامهم بتعاليمه الطريق السوي لرفيهم وازدهارهم . فيمضوا بمصالحهم في ضوئه ، وسناه إلى كل أفق كريم ، ومن ثم كان القرآن الكريم الدليل الأول لشريعة الله والمصدر الأساسي لأحكامه الخالدة والحجة القائمة على عبادته إلى يوم الدين . ولأنه دستور ملة . ونظام دولة . ومنهج حياة وتنزيل رب العالمين ، كان أغنى الدساتير العالمية قديمها وحديثها وأوفاهها بتحقيق أصح صور السعادة النفسية والسمو الأخلاقي والرفي المادي والمعنوي للأخذين به في كل جيل وعصر ، وفي كل بيئة ومصر ، دون أن يتسامى أحد منهم إلى مجاراته في البيان أو يقدر على مصادولته في الإعجاز أو يجرؤ على مواجهته بالنقد ،

أو تعقبه بالتمحيص ، أو مراجعته بالحذف ، أو ملاحظته بالزيادة ، أو معارضته بالبديل ، أو إعادة النظر فيه بالتغيير أو التبديل اعظاما لشأنه وإيماننا بعلو كعبه واستغناء به عن كل ما وضعه الناس للناس .

ولما كان من شأن هذا الدستور أن يتم في كتفه تنظيم حياة المنضوين تحت لوائه تنظيما يكفل أطراد نموهم الاجتماعي وتطورهم الحضاري فقد صبت مبادئه وأصوله في قالب فريد في تركيبه ودقة صوغه ونسجت على منوال فذ في رحابة أسلوبه . وسماحة قصده حتى يتسع لكل ظرف طارئ ، أو مناسبة عارضة تاركا للمبلغ الأعظم صلى الله عليه وسلم أن يصدر من البيانات التفسيرية ، والاحكام التوضيحية ، ما يكشف للأنهام عن مراد الله في خلقه ، ويحدد المسار الآمن لعباده فيما يضطربون فيه من شؤون الحياة .

بعث الله رسوله بكتابه الكريم ليلفه الى الناس أجمعين ، ويبين لهم ما احتوى عليه من خير ، ويرشدهم الى الحق الذي رسم لهم طريقه ، فكان عليه السلام المبلغ الصادق ، واللسان الناطق ، والمبين الحكيم ، فقد تولى عليه السلام تجلية مقاصده والكشف عن علومه ومعارفه ، كما تولى تفصيل مجمله وتقييد مطلقة وتخصيص عامه . وربما ذهب في البيان الى ما لم يتناوله كتاب الله عز وجل مما يدخل في نطاق مهمته الربانية كرسول هو أدري بما تلقاه عن ربه ، وأوسع علما بأبعاده وأهدافه ، وأشد حرصا على حمايته من ذوي الاهواء المضلة ومن المواربيث الدخيلة المسمومة ، سبيله في ذلك صلى الله عليه وسلم قول يتخاطب به أصحابه معبرا فيه عن قصده ، أو فعل يوضح لهم به مراده ، أو موقف يدل منه على الرضا عن فعل صدر من أصحابه في حضرته أو بلغه عنهم فيقرهم عليه برضاه عن ذلك الفعل وسكوته عليه .

فهذه الممارسات الثلاث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرجع الى البيان هي التي يعبر عنها بالسنة أو بالحديث الشريف . وهي التي تحدد طبيعة العلاقة القائمة بين السنة والكتاب . فهي أشبه بالصلة القائمة بين القانون الاساسي المنظم للاحوال العامة في مجتمع من المجتمعات وبين المراسيم والقرارات المفسرة لمواده المحددة لاهدافه .

ومن هنا يتضح أن دور الحديث في ميدان التشريع دور خطير يتمثل أساسا في تبين حقيقة الدين وأحكام الشرع سواء فيما يرجع الى العقيدة من ايمان واسلام . او الى العبادة من صلاة وصيام وزكاة وحج . لان القرآن قد اكتفى في ذلك الاصول العامة والقواعد الكلية في ايجاز معجز ومحكم . اما التفاصيل والكيفيات والهيئات والمقادير فقد كانت من مهمة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهكذا فيما يرجع الى المعاملات وغيرها من الامور التي تعرض للناس في حياتهم وفيما ينبغي ان تكون عليه علاقة بعضهم ببعض فقد تصدى الحديث الشريف الى بيانها بواسطة اقوال الرسول صلى الله عليه وسلم او افعاله او تفريراته ، مصداقا لقول الله عز وجل : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » وهكذا كانت السنة هي الاصل الثاني من اصول التشريع الاسلامي .

والله الذي اصطفى نبيه للرسالة وحمله الامانة . عصمه من الزلل فيما بلغه عن ربه من قرآن وفيما نطق به من قول او صدر عنه من فعل او اقر عليه اصحابه من السنة . لان كل ذلك من عند الله : « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى » ولذلك اوجب طاعته وقرنها تعالى بطاعته ، فقال عز وجل : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول » وقال كذلك : « من يطع الرسول فقد اطاع الله » ، وحذر الله من مغبة المخالفة لنبيه عليه السلام بقوله : « فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم » ، ونبه عباده الى ان يكونوا عند امر الرسول ونهيه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » واقسم الله لرسوله الا يكون المؤمنون مؤمنين حقا حتى يرتضوه حكما فيما بينهم وان يتلقوا حكمه بغاية الازعان الذي لا تكلف فيه ولا تصنع ، وانما هو نابع عما انعقد عليه القلب من ولاء وتسليم ، فقال تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » .

وحينما نريد تحديد مفهوم السنة والحديث ينبغي ان نستشير المظان اللغوية والعلمية لنرجع منها بما يفيدنا في هذا المجال .

فالسنة تطلق فى اللغة على الطريقة ويراد بها عند العلماء كل ما يؤتى عن الرسول من قول او فعل او تقرير عند ما تنسب اليه عليه السلام .

أما الحديث فينطلق فى اللغة على ما يقع التخاطب به وينقل بالصوت أو الكتابة ، فإذا ما أضيف الى الرسول فقل مثلًا هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان المراد ما أثر من أقواله فقط ، فلا يقال لفعله أو تقريره أنه حديث فيكون حينئذ أخص من السنة . وذهب فريق من العلماء الى أن الحديث مرادف للسنة وليس أخص منها .

والعلماء يقسمون الحديث باعتبار سنده الى ثلاثة أقسام :

(1) متواتر .

(2) مشهور .

(3) خبر آحاد .

فالاول ما تناقلته السنة جمع من الرواة فى كل عصر بدأ من عصر الصحابة تحيل كثرة أولئك الرواة وتباعد مواطن أقامتهم أن يتواطئوا على الكذب ، وهذا القسم قطعي الثبوت يفيد العلم اليقيني ويجب العمل به .

فإذا لم يبلغ روايته من الصحابة حد التواتر ، ولكنه تواتر فى عهد التابعين ، فهو المشهور ، وهذا القسم يفيد ظنا قريبا من اليقين لكونه قطعي الثبوت عن الصحابي ويجب العمل به .

وأما خبر الآحاد فهو ما رواه عدد لا يرقى الى درجة التواتر لا فى عهد الصحابة ولا فى عهد التابعين . وقد ذهب العلماء فى مجال الأخذ به مذاهب مختلفة يمكن إيجازها فى الآتي :

1 - قال الظاهرية انه يفيد العلم ، وقد اختار هذا القول ابن حزم فى الاحكام واحتج له طويلا .

2 - وذهب المعتزلة والخوارج قاطبة الى أنه يفيد الظن ولا يفيد علما مقطوعا به لما فيه من احتمال الخطأ والوهم والكذب ، ولهذا لا يعتمد

به فى اثبات عقيدة أو ايجاب عمل ، اذ لا عمل الا عن علم لقول الله تعالى :
« ولا تقف ما ليس لك به علم » .

3 - وقال الآمدي وابن الحاجب : « أن خبر الواحد اذا ما احتفت
به قرينة أفاد العلم بواسطة تلك القرينة لا بنفسه » وقد اختار هذا القول
ابن السبكي فى كتابه « جمع الجوامع » .

4 - ويرى الاستاذ أبو اسحاق الاسفراييني وابن فورك أن الخبر
اذا كان مستفيضا أفاد العلم النظري .

5 - وذهب أبو بكر ابن القفال الى أن خبر الواحد يفيد العلم
الظاهر . وقد ناقش الامام الغزالي هذا الرأي فى « المستصفى » مناقشة
مفيدة بعد أن حلله تحليلًا واضحًا .

والحق الذى لا يعول على غيره أن خبر الاحاد يفيد العلم والعمل
جميعا دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع .

فمن الكتاب قول الله عز وجل فى سورة التوبة : « فلو لا نفر من كل
فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم
لعلهم يحذرون » .

فالفرقة فى الآية يراد بها الثلاثة فأكثر والطائفة تصدق بالواحد
والاثنين فهى جزء من الفرقة ، ومن ذلك أن الله أمر بتشكيل واحد أو اثنين
للخروج من كل فرقة تضم ثلاثة أفراد من أجل التفقه فى الدين ومن أجل
الانذار بعد العودة ، فدل ذلك على صحة أخذ العلم عن خبر الاحاد ، ودل
بالتالى على وجوب العمل به .

وقوله تعالى فى سورة الحجرات : « يا أيها الذين آمنوا ان جاكم
فاسق بنبا فتبينوا » فأمر الله فى هذه الآية بالتأكد من صحة خبر
الفاسق يدل على أن خبر الواحد الثقة لا يحتاج فى قبوله الى التأكد من
صحته . ومن السنة ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل
رسله الى الملوك فى مختلف الامصار لدعوتهم الى دين الاسلام ، كما كان

يبعث برسله الى الافاق لنشر الدعوة الاسلامية وبيان احكام هذا الدين فقاموا بذلك وهم فرادى ، من ذلك :

(ا) ما رواه الطبراني فى المعجم الكبير عن المسور بن محزمة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان الله بعثني رحمة للناس كافة ، فادوا عني رحمكم الله » فبعث ابن حذافة الى كسرى ، وبعث سليط ابن عمرو الى هوذة بن علي صاحب اليمامة ، وبعث العلاء بن الحضرمي الى المنذر ابن ساوى صاحب هجر ، وبعث عمرو بن العاص الى جيفر وعبد ابني الجلندی ملكي عمان ، وبعث دحية الكلبي الى قيصر ، وبعث شجاع ابن وهب الاسدي الى ابن ابي شمر الفساني ، وبعث عمر بن أمية الضمري الى النجاشي فرجعوا جميعا قبل وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم غير عمرو بن العاص . »

فالحديث يدل على أن خبر الآحاد يفيد العلم والعمل معا .

(ب) وما رواه البخاري فى صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رضي الله عنه حين بعثه الى اليمن : « انك ستأتي قوما اهل كتاب فاذا جئتهم فادعهم أن يشهدوا الا اله الا الله وان محمدا رسول الله فان هم اطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة ، فان هم اطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد الى فقرائهم فان هم اطاعوا لك بذلك فاياك وكرائم أموالهم . واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينه وبين الله حجاب » .

قال الامام النووي فى شرح مسلم « فى هذا الحديث قبول خبر الواحد ووجوب العمل به » .

(ج) وما رواه الشيخان عن انس بن مالك ، قال : « كنت اسقي ابا طلحة الانصاري و ابا عبيدة بن الجراح وابي بن كعب شرايا من فضيخ - وهو تمر - فجاءهم آت فقال : « ان الخمر قد حُرمت » فقال ابو طلحة : « يا ابا انس قم الى هذه الجرار فاكسرها » قال انس : « قمت الى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت » وهذا لفظ البخاري .

وفى رواية الشيخين : « فوالله ما سئلوا عنها ولا راجعوا بعد
خبر الرجل » .

قال النووي فى شرح مسلم فيه العمل بخبر الواحد وإن هذا كان
معروفا عندهم .

والاحاديث الدالة على قبول خبر الواحد ووجوب العمل به كثيرة
منبثة فى كتب السيرة وكتب الحديث .

ومن الاجماع ما روى أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه استأذن
على سيدنا عمر رضى الله عنه ثلاثا فلم يأذن له . فرجع فاستدعاه عمر
ولامه فاستشهد أبو موسى الأشعري بحديث الرجوع بعد الاستئذان ثلاثا
فقال عمر : « لتأتيني عليه ببينة أو لا وجعن ظهرك وأجعلك عظة » فشهد
أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك .

فهذه القصة ونظائرها الكثيرة المنبثة فى كتب الحديث تدل على أن
الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يستوثقون بطلب الدليل والبرهان على
صحة الخبر ، كما تشكل فى نفس الوقت حجة الاجماع على قبول خبر
الواحد متى رواه من يوثق بصدقه وعدالته .

ولضمان مجيء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتراط
العلماء لصحته ما يأتى :

- 1) أن يكون متصل الاسناد
- 2) أن يكون رواه عدولا
- 3) أن يكونوا ضابطين
- 4) أن يكون متن الحديث خاليا من الشنوذ .
- 5) أن يكون خاليا من العلل القادحة .

وقد تناول العلماء هذه الشروط بالبحث والتمحيص وألفوا منها
المعيار الدقيق الذي يمكن الدارسين من قياس ما ينسب الى الرسول
عليه السلام من الاحاديث ووزنها من جميع الجوانب ومعرفة الوضع الذي
يجب أن توضع فيه . والحكم الذي ينبغى أن يصدر بشأنها ، ثم نظروا فى
الحديث الصحيح فقسموه الى :

1 (صحيح لذاته وهو ما نشأت صحته من توافر تلك الشروط واجتماعها فيه .

2 (صحيح لغيره وهو ما صح لامر خارج عنه :

أ - أما اشتهار راويه بالصدق والعدالة ولو لم يكن ممن أهل الحفظ والاتقان لحديث : « لولا أني أشق على أمتي لامرتكم بالسواك عند كل صلاة » فهذا الحديث رواه محمد بن عمر أحد المشهورين بالصدق والصيانة مما جعل بعضهم يوثقه ، ولكن سوء حفظه ضعفه عند آخرين غير أن روايته من طريق آخر صححت أسناده وألحقته بدرجة الصحيح .

ب - وأما لكونه من الأحاديث التي تلقاها العلماء بالقبول كحديث : « أن الله تعالى قد أعطى لكل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث » فقد روى هذا الحديث اسماعيل بن عياش عن شرحبيل ، واسماعيل بن عياش هذا متكلم فيه مما يحمل على التحفظ أزاء ما يرويه ، ولكن رواية هذا الحديث عن الشاميين قوية خصوصا وإن شرحبيل شامي جعلت الناس يتلقونسه بالقبول فحسنه الترمذي لذلك .

ج - وأما لكون مقتضاه موضع اجماع كحديث : « أن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » وهو حديث رواه ابن ماجة من طريق رشد بن سعد . قال الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجة « أن أسناده ضعيف لضعف ابن رشد بن سعد ، فإذا انضم إلى ذلك اختلاف العلماء في الاستثناء فيه حصل التردد حينئذ في الأخذ به ولكن الاجماع الذي حكاه الامام الشافعي وابن منذر والبيهقي وابن الهمام المنفي على روايته جعلها رواية صحيحة .

د - وأما لكون الحديث جاء موافقا للقرآن أو لقاعدة أصولية : كحديث « لا رضاع إلا ما كان في الحولين » ففي هذا الحديث كلام من جهة أسناده ولكن موافقته لقول الله عز وجل « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » جعلت هذا الحديث صحيحا .

وكالحديث الذي رواه مكحول عن أبي هريرة رضي الله عنه « الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برا كان أو فاجرا ، والصلاة واجبة عليكم خلف

امام برا كان او فاجرا » قال الدارقطني : « ان مكحولا لم يلق ابا هريرة - اى فهو منقطع - وفيه مع ذلك كلام فى رجاله لكنه لما كان موافقا فى مضمونه للقاعدة الشرعية « ان كل من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره » فقد اعتبر هذا الحديث حينئذ صحيحا .

وفى موضوعنا جوانب مفيدة يقتضي استقصاؤه ان تلم بها فى شيء من التحقيق المستوعب والامافة الشاملة ، كالبحث فى رواية المبتدع وذكر اسماء المتبعة الذين روى الشيخان او احدهما عنهم ثم الاشارة الى اتجاهات العلماء واختلاف وجهات نظرهم فى الاحتجاج برواية المبتدع ثم استقراء اصح الاسانيد وتبعية آراء العلماء ومواقفهم من مختلف الرواة . ثم التصدي لدراسة تاريخ التصنيف فى الصحيح منذ كان الحديث غير مدون فى عهد الصحابة والتابعين مع بيان العوامل التي دعت الى ذلك التصنيف ، ثم دراسة تراجم الامام البخاري دراسة نقدية فاحصة على اعتبار انها فن مستقل جدير بالبحث والتمحيص . ثم ايضاح شرط الامامين ، البخاري ومسلم ومعرفة طبقات الرواة عن راوي الاصل من خلال استنكاره مداركهم ومراتبهم الفكرية والنفسية وشرح معنى قولهم : « على شرط الشيخين » ثم بيان المدلول « المعلق » كمصطلح فني لرجال الحديث توطئة لمعرفة حكم معلقات الشيخين ثم البحث عما اذا كان فى صحيحي الامامين حديث ضعيف وبيان حكم المروي عنها من حيث افادة الجزم ، ثم القول فى المستخرجات عليها وايضاح موضوع المستخرج وشرطه وفوائده مع الاستطراد الى المستدركات وتحديد مفهوم المستدرك ثم الكلام بعد ذلك على بقية كتب الصحاح وعرض الاقسام السبعة بالصحيح ثم تحديد الموقف الحاسم الذي ينبغي اتخاذه حينما تقع - ضمن ما يروى من اجزاء الحديث وغيرها - على حديث صحيح الاسناد ولكنه غير موجود فى الصحيحين ولا هو منصوص عليه فى غيرهما من المصنفات المعتمدة المشهورة ثم شرح الطريقة التي ينبغي الجرى عليها فى النقل من الكتب المعتمدة مع بيان المراد من بعض المصطلحات التقنية الواردة فى تلك الكتب كالصحيح والثابت والجيد وابرار الفرق بينها عند اهل الحديث فى ضوء التمثيل الموضح لكل منها ثم الوقوف عند اقسام الثابت وتحديد مجال الاخذ به ثم سره الكتب التي يبنى عليها الفقه الاسلامي فى قائمة مرتبة حسب اولويتها بالتعظيم ثم بيان فضل الاسناد واهميته وعرض اقوال الائمة فى وجوب العمل بالثابت ثم بحث موضوع

الإفتاء بما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل يجوز
الإفتاء بضع لفظ النص مع إيراد ما قاله العلماء في ذلك وتحليله ومناقشته
ثم الإشارة أخيراً إلى ضرورة العناية بمطالعة كتب الحديث ودراساتها
وتنوير ما اشتملت عليه من أحكام وما تضمنته من عظيم النفع .

هذه بحوث لها - اتصال وثيق بما نحن بسبيله من دراسة للحديث
الصحيح وأثره في التشريع الإسلامي وهي بحوث مفيدة جداً لمن يريد
بلوغ الشأو في استيفاء هذا الموضوع واستيعابه على نسق متكامل .

ولكننا حجزنا القلم فيها هنا عن وجهه اجتزاء منا بالإشارة دون
التفصيل واكتفاء بالعرض دون التحليل ليتخذ منها الدارسون سبيلهم في
البحث ، الراغبون في الاستقصاء ، والله ولي التوفيق .